المحور السادس: تطبيقات على توازن السوق

آليات التدخل الحكومي في التأثير على توازن السوق

في ظروف المنافسة التامة والرشد الإقتصادي قد يكون التفاعل بين قوى العرض والطلب العامل المؤثر والمحدد المباشر لتوازن السوق كما سبق وبيننا في محاضرة توازن السوق، ولكن كثيرا ما يصعب توفر شروط هذه الظروف للسوق وقد تكون الحكومة مضطرة للتدخل في السوق بهدف التأثير على توازنها من خلال عدة آليات (أدوات) تتمثل فيمايلي:

1. آلية التسعير: وتعني تدخل الدولة في السوق عن طريق التسعير الجبري لبعض السلع والخدمات بهدف حماية المستهلكين أو المنتجين ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

1.1. تحديد الحد الأعلى (سعر السقف) Price Ceiling:

تلجأ الدولة أو الجهة المكلفة بمراقبة الأسعار في بعض الحالات لتحديد سعر بعض السلع أقل من سعر التوازن خاصة السلع الضرورية للمستهلكين والتي قد لا تستطيع بعض الفئات شرائها بالسعر السائد في السوق (سعر التوازن)، مثل تحديد سعر الحليب في الجزائر أو تحديد سعر الكهرباء.....الخ

من خلال الشكل الموضح في الأسفل إذا تدخلت الدولة وحددت أعلى سعر للسلعة (x) عند P_{max} أقل من السعر التوازني فإننا نلاحظ:

← زيادة الكمية المطلوبة

← إنخفاض الكمية المعروضة

← ظهور عجز في السوق مقداره $\Delta Q = Q_D - Q_S$ (فائض في الطلب)

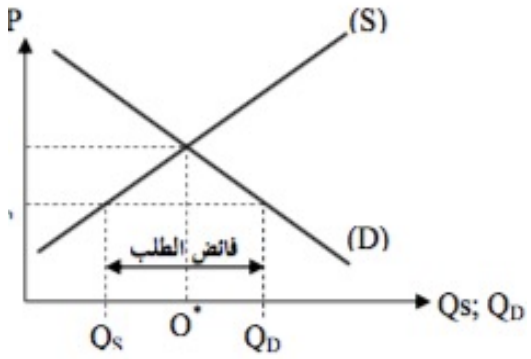

← هذا وتؤدي سياسة التسعير في هذه الحالة الى ظهور مايسمى بالسوق السوداءBlack market وظهور ظاهرة الزبائن المفضلين Favored customers، وللحد من ذلك تقوم الحكومة هنا بعدة اجراءات مرافقة للتسعير أهمها نظام البطاقات التموينية لتوزيع السلع (أي تحديد حصة معينة للمستهلك لايتجاوزها).

2.1. تحديد الحد الأدنى للأسعار (سعر الأرضية) Price Floor:

قد تتدخل الحكومة لحماية المنتج وذلك عندما يكون سعر السلعة المنتجة في السوق لا يحقق ربحا للمنتجين. في هذه الحالة يكون الحد الأدنى للسعر أعلى من سعر التوازن حيث أنه وفي معظم الحالات

تتدخل الحكومة في تحديد الحد الأدنى لأسعار المنتجات الزراعية في الدول الأوروبية. ونجد أيضا كمثال جيد على تحديد الحد الادنى للأسعار تحديد الحد الأدنى للأجور.

من خلال الشكل في الأسفل نلاحظ أنه إذا تدخلت الدولة وحددت أدنى سعر عند P_{min} أعلى من السعر التوازني يحدث:

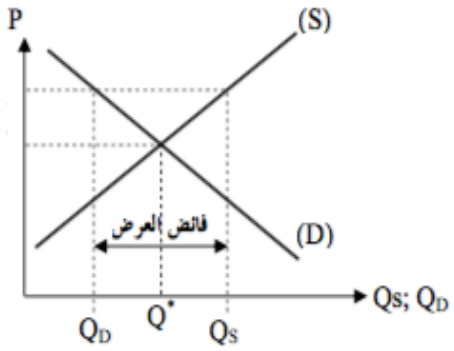

← إنخفاض في الكمية المطلوبة

← إرتفاع في الكمية المعروضة

← ظهور عجز في السوق مقداره $\Delta Q = Q_s - Q_d$ (فائض في العرض)

للحفاظ على السعر P_{max} تتدخل الحكومة بشراء الكميات الفائضة من هذه السلعة.

2. الآلية الضريبية: وتكون عن طريق فرض الدولة للضرائب غير المباشرة وهي الضرائب المفروضة على المشتريات أوالمبيعات من السلع والخدمات وتكون إما:

← **ضرائب نوعية:** وهي مبلغ ثابت يفرض على كل وحدة منتجة أو مباعة.

← **ضرائب قيمية:** وهي عبارة عن نسبة مئوية من سعر السلعة.

1.2. أثر الضريبة النوعية على التوازن:

فرض ضريبة غير مباشرة على السلعة الي يبيعها منتج ما تؤدي الى زيادة تكاليف العملية الانتاجية مما يستدعي المنتج الى تخفيض العرض من تلك السلعة من جهة، أي انتقال منحنى العرض الى جهة اليسار (الأعلى)، ومن جهة أخرى إرتفاع السعر بفعل فرض الضريبة التي يتولى المنتج دفعها الى الحكومة، إلا أن قيمتها تقسم بين المنتج (البائع) والمستهلك بنسب مختلفة تحددها درجة استجابة التغير في الكمية للتغير في سعرها (المرونة السعرية).

كلما زادت مرونة الطلب السعرية تضعف قدرة المنتج على رفع السعر، حيث أن رفع سعر السلعة ذات الطلب المرن تؤدي إلى إنخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة إرتفاع السعر والعكس صحيح في حالة الطلب غير المرن على السلعة، إذ يتمكن المنتج من رفع السعر ليتحمل المستهلك الجزء الأكبر من العبء الضريبي

في حالة الطلب لانهائي المرونة يتحمل المنتج العبء الضريبي وحده وبالكامل، أما في حالة الطلب على سلعة عديم المرونة فأن المستهلك يتحمل كامل العبء الضريبي لوحده.

إذا كان العرض أكثر مرونة من الطلب فإن المستهلك هو من سيدفع الجزء الأكبر من الضريبة والعكس صحيح

التدخل عن طريق فرض ضريبة نوعية على كل وحدة مباعة من السلعة يؤدي الى إرتفاع سعرها في السوق. وفي هذه الحالة سيظهرضمنيا سعران، سعر البائع أو المنتج Pp وهو السعر الذي يحتفظ به البائع بعد دفع الضريبة، وسعر المستهلك أو المشتري Pc وهو السعر الذي يدفعه المستهلك بعد فرض الضريبة للحصول على السلعة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

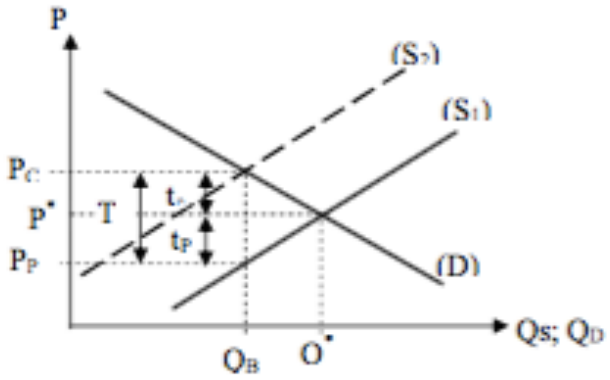

نلاحظ من خلال الشكل أن نقطة التوازن قبل فرض الضريبة ممثلة في النقطة $E(P^*, Q^*)$ أما عند فرض الضريبة نجد أن الكمية التوازنية إنخفضت من Q* الى Q_B والسعر التوازني إرتفع من P* الى Pc (السعر الذي يدفعه المستهلك)، لكن المنتج لايستلم Pc بل Pp السعر الذي يتحدد من خلال تقاطع منحنى العرض الأصلي S_1 والخط النازل من نقطة التوازن الجديدة الى الكميات. من خلال الشكل نجد أن الفرق بين السعرين Pc و Pp يعبر عن مقدار الضريبة والذي يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$T = Pc - Pp$$

هذا ويمكن تقدير مقدار الضريبة بـ: $T = tc + tp$

حيث أن:

P_c : السعر الذى يقبل المستهلك دفعه للحصول على السلعة بعد فرض الضريبة

P_p : السعر الذي يستلمه البائع بعد فرض الضريبة

T : مقدار الضريبة

t_c : مقدار الضريبة الذي سيتحمله المشتري (المستهلك) $tc = Pc - P^*$

t_p : مقدار الضريبة الذي سيتحمله البائع (المنتج) $tp = P^* - Pp$

رياضيا: يمكن حساب كل من السعر والكمية التوازنية جبريا بعد فرض الضريبة عن طريق حل المعادلات التالية: ـ معادلة توازن السوق: $Q_S^{\backslash} = Q_D$

ـ دالة العرض الجديدة: $Q_{S/} = c + d(P - t)$

ـ دالة الطلب: $Q_D = a - bP$

من خلال شرط التوازن: $Q_{S/} = Q_D$

$$Q_{S/} = Q_D \Leftrightarrow c + d(P - t) = a - bP$$

بعد حل المعادلة نجد سعر التوازن الجديد: $P^*_{E\backslash} = \frac{a-c}{b+d} + \frac{dt}{b+d}$

للحصول على الكمية التوازنية الجديدة نقوم بتعويض $P^*_{E\backslash}$ في دالة الطلب فنجد:

$$Q^*_{E\backslash} = \frac{ad + bc}{b + d} - \frac{bdt}{b + d}$$

ملاحظة: فرض ضريبة عينية يمكن الحكومة من تحصيل ايرادات للخزينة تقدر بـ : $T = t \times Q^*_{E\backslash}$

حيث أن: $Q^*_{E\backslash}$: الكمية التوازنية الجديدة بعد فرض الضريبة

2.2. أثر الضريبة القيمية على التوازن:

هي عبارة عن نسبة مئوية من سعر السلعة تفرض على كل وحدة مباعة (أو منتجة).

بفرض أن r هي النسبة المئوية للضريبة القيمية المفروضة على كل وحدة منتجة أو مباعة فإن دالة العرض تصبح: $Q_{S/} = c + dP(1 - r)$

دالة الطلب تبقى على حالها: $Q_D = a - bP$

شرط التوازن يكون: $Q_{S/} = Q_D$

بحل معادلة شرط التوازن نحصل على التركيبة التوازنية الجديدة

ملاحظة: فرض ضريبة قيمية يمكن الحكومة من تحصيل ايرادات للخزينة تقدر بـ:

$$T = r \times P^*_{E\backslash} \times Q^*_{E\backslash}$$

حيث أن: $Q^*_{E\backslash}$, $P^*_{E\backslash}$: سعر وكمية التوازن الجديدين بعد فرض الضريبة.